

**دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي  
والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في السلك  
القضائي في دولة الكويت**

**اعداد**

**أ/ أحمد حمد الكريباتي**

**باحث دكتوراه في قسم علم الاجتماع - تخصص علم الجريمة/**

**جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.**

**أ.د/ سليم أحمد القيسي**

**أستاذ علم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك،  
الأردن.**

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت

أحمد حمد الكريباتي\*، سليم أحمد القيسي

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الايمل: ah607@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري، والتعرف على المعوقات التي تواجهها، والكشف عن الوسائل المعززة لدورها في مكافحة الفساد في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت. استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 174 قاضي وعضو نيابة عامة والذين تم اختيارهم عشوائياً بطريقة طبقية تناسبية، ويشكلون ما نسبته 14.27% من مجمل العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت. أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاء بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة (2.987)، وأظهرت النتائج أن المستوى العام لمعوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد جاء بدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (3.782)، وبينت النتائج أن من أهم هذه المعوقات تتمثل في المركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة، وعدم تحديد الصلاحيات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للعاملين في المناصب العليا في المؤسسات العامة. وبينت النتائج أن من الأساليب المساعدة لتعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها تتمثل في تفعيل دور المواطن على المشاركة التفاعلية بين الأجهزة الرقابية للكشف عن حالات الفساد والتبليغ عنها، وتعاون دولة الكويت مع المؤسسات الدولية لإيجاد سياسات حديثة لمواجهة الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية، مكافحة الفساد، جرائم الفساد المالي والإداري، العاملين في السلك القضائي.

**The Role of Government Policies in Reducing Financial and Administrative Corruption Crimes and Prevention from the Viewpoints of Workers in the Judiciary System in the State of Kuwait**

Ahmad Hamad Al-Kribani \*, Salim Ahmad Al-Qaisi  
Department of Sociology, (Criminology), Mu'tah University, Karak,  
Jordan.

\*Email: ah607@hotmail.com

**ABSTRACT:**

The current study aimed to identify the role of government policies in Kuwait in reducing and preventing crimes of financial and administrative corruption, to detect the obstacles they face, and to reveal the means of enhancement roles in fighting corruption from the viewpoint of workers in the judiciary system in the State of Kuwait. The study made use of the descriptive analytical method and a questionnaire for collecting the target data. The study sample consisted of 174 judges and members of a public prosecution who were randomly selected in a proportional class manner, and they constitute 14.27% of the total workers in the judiciary in the State of Kuwait. The results of the study showed that the general level of the role of government policies in the State of Kuwait in reducing financial and administrative corruption crimes and their prevention in Kuwaiti society was medium, and the general arithmetic means of the study sample answers reached (2.987). The results showed that the general level of obstacles to the role of government policies in the State of Kuwait in the reduction of corruption crimes was high, and the general arithmetic mean reached (3.782). The results also showed that one of the most important obstacles is the centralization of financial and administrative decisions in state agencies and the failure to define job powers in the organizational structure of workers in senior positions in public institutions. The results indicated that one of the assisting methods to enhance the role of government policies in the State of Kuwait in reducing and preventing crimes of financial and administrative corruption is to activate the role of citizen in the interactive participation between the regulatory agencies to detect and report cases of corruption, and the State of Kuwait cooperate with international institutions to find modern policies to confront administrative and financial corruption.

**Keywords:** government policies, anti-corruption, financial and administrative corruption crimes, workers in the judiciary system.

## مقدمة:

تتسم المجتمعات المعاصرة بتعدد مشكلاتها على صعيدها المحلي والخارجي، وبروز العديد من المشكلات التي أصبحت تهدد كيانها وتحول دون تطورها، وتبرز من بين هذه المشكلات ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، والتي أصبحت ظاهرة عالمية تنتشر في كل المجتمعات والدول، وتطال كل مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع، كما أنها تأخذ أبعاداً عميقة وواسعة تختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، لتشكل تداخلاً لعوامل متعددة سواء كانت هذه العوامل بيئية أم اجتماعية أم اقتصادية.

ويعد الفساد من المهددات الرئيسة للأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة المجتمعات، فهو العامل الدافع والمحفز للكثير من المشكلات التي ظهرت في شتى المجالات، وأصبح أفراد المجتمع يعانون منها بشكل واضح (زين الدين، 2009)، لذلك كان لا بد من العمل على مكافحة الفساد بأشكاله والوقاية منه بشتى الوسائل والطرق، ورسم سياسات يمكن تطبيقها في مؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الخاصة من شأنها محاربة الفساد والوقاية منه (جحدوا، 2016).

وقد حظيت هذه الظاهرة في وقتنا الحاضر باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، نظراً لما لها من آثار سلبية مست جميع قطاعات المجتمع (الطراونة، 2007)، ونظراً لتعدد أشكال الفساد وتنوع عوامله، فإن مسألة مكافحة الفساد المالي والإداري ومواجهته والحد منه نالت اهتماماً كبيراً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي (Zahra, 2016). حيث عبرت العديد من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عن أن مكافحة الفساد من أهم أولويات عملها الاستراتيجي (Iqbal et al, 2016). كما وتؤكد العديد من التقارير الدولية ومنها تقرير منظمة الشفافية الدولية، أن جرائم الفساد الإداري أكبر عقبة أمام التنمية والاستقرار في المجتمع (Transparency International, 2019).

ومن ثم فإن الفساد المالي والإداري مصطلح واسع ويحمل العديد من المعاني، ويتواجد في القطاعات كافة سواء الحكومية منها أم الخاصة، إذ يوجد في التنظيمات التي تحتمل وجود أشخاص يملكون مقومات السيطرة أو يستطيعون احتكار السلع أو الخدمات، أو لديهم القدرة على اتخاذ القرارات والعمل على تنفيذها، وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة، أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى (إبراهيم، 2019). ومن هنا تظهر الحاجة إلى توفير سياسات وآليات وبرامج تصحيحية تضمن استمرار مواجهة الحكومات للتحديات المعاصرة في إطار ارتباط سياساتها ببرامج التنمية

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتفعيل دورها في الحد من الفساد المالي والإداري  
في مؤسسات الدولة (الكبيسي، 2015).

وتمثل دولة الكويت نموذجاً حياً للدول التي طبقت سياسات الوقاية والحد من  
جرائم الفساد، حيث تعد السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها دولة الكويت في الآونة  
الأخيرة وسيلة هامة للوقاية من الفساد بشقيه المالي والإداري، وكذلك لمنع انتشاره بشتى  
الوسائل والطرق القانونية والتشريعية، لذلك فإن الوقاية والمعالجة لجرائم الفساد من خلال  
تطوير السياسات العامة للدولة بما يتناسب مع متطلبات العصر هو هدف تسعى له دولة  
الكويت لتحقيقه، وذلك لتمكينها من التقليل من حجم هذه الجرائم، والوقاية منها بأفضل  
وجه.

ولقد لعبت دولة الكويت دوراً كبيراً في عمليات التحديث في أجهزة الدولة  
وسياساتها عن طريق عمليات التخطيط الهيكلي للوظائف العامة، والمساهمة في تطوير  
آليات الرقابة الوظيفية، حيث عملت دولة الكويت جاهدة على تحديث سياساتها  
واستراتيجياتها في مجال تنظيم بيئة العمل الحكومي لتتواءم مع التطورات الحديثة في  
المجتمع، حيث تعمل الدولة على تطوير سياساتها التشريعية والأمنية من خلال تنفيذ  
خطط التنمية، وتطوير أجهزة الدولة ومؤسساتها واستحداث الإدارات الجديدة، لإيمانها  
بأنها في الأصل تهدف إلى المحافظة على أمن المجتمع وحقوق المواطنين، وتحقيق  
المساواة، والعدالة، وتطوير سبل التنمية الشاملة، ومنع الجريمة.

وتعمل دولة الكويت من خلال السياسات العامة التي تنتهجها على حماية  
أمن وسلامة الوطن والمواطنين من جميع الأخطار التي تهدد الاستقرار المجتمعي،  
والحفاظ على العدالة والإنصاف، والعمل على مساعدة جميع المواطنين في مواجهة  
الصعوبات التي يمكن أن تعيق وتيرة الحياة الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في المجتمع،  
كما وتعمل على توفير نظام حماية للمجتمع من كافة أنواع الجرائم في الدولة.

وقد دفعت التغيرات المتسارعة التي تشهدها دولة الكويت السلطات في  
الدولة إلى ضرورة تطوير سياساتها العامة للوقاية والحد من جرائم الفساد، والتغلب على  
الصعوبات التي تواجهها، والمساهمة بتقديم الخدمات كافة لمؤسسات الدولة عامة ضمن  
اختصاصها، والمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني (وظفة، 2016).  
وقد جاء ذلك نتيجة لعدة عوامل والتي من أهمها: زيادة أعداد جرائم الفساد، ووجود  
منظمات مجتمعية مدنية محلية ودولية على أرض الدولة تطالب بالحد من جرائم الفساد  
وانتهاج الوسائل والسياسات الفعالة للوقاية منها، بالإضافة إلى زيادة تأثير وسائل الإعلام

والانفتاح الإعلامي عبر الانترنت والتي تركز على جرائم الفساد وتسلب الضوء على أنماطها ومرتكبيها وأسبابها وسبل الوقاية منها (السيد، 2007).

وتسعى دولة الكويت كغيرها من دول العالم لحماية اقتصادها الوطني وتدعيمه من خلال عدة سياسات حكومية تقوم على مبدأ محاربة الفساد والفاستين، والحد من هذه الظاهرة المدمرة للاقتصاد، وقد كانت الكويت رائدة في هذا المجال، إذ قامت بإجراءات تصحيحية وسياسات تهدف إلى الإصلاح الإداري والاقتصادي، وذلك بتغيير الوضع من الحالة السلبية غير المرضية إلى حال إيجابي أفضل يتميز بالأداء الجيد والفاعلية.

إن مهمة السياسات الحكومية التي قامت بها دولة الكويت لمكافحة الفساد هي العمل على تثبيت الاستقرار الاقتصادي في الدولة، وإجراء إصلاحات وتدابير تسهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لصالح أفراد المجتمع، وتعمل على إعادة التوازن الاقتصادي سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أم الاقتصاد الكلي في الدولة (العزاوي، 2009)، ويمكن القول بأن هناك عدة أسباب رئيسة تستدعي اللجوء إلى تفعيل دور السياسات التي تدعم محاربة الفساد في دولة الكويت، منها ما يلي:

1) تقارير تقييم الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: حيث بينت التقارير وجود فجوة كبيرة بين النصوص القانونية في الكويت وتطبيقات هذه النصوص، وبين التدابير التي دعت إليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تم الاستناد في ذلك إلى التحليل الشامل لمدى تنفيذ الاتفاقية، خاصة في مجال تجريم قضايا الفساد وتطبيق القانون، أو في مجال التعاون الدولي لمكافحة الفساد.

2) تقارير ديوان المحاسبة: والتي كشفت الكثير في الكثير من الاختلالات والمخالفات القانونية والإدارية في أجهزة الدولة المختلفة من وزارات وقطاعات متعددة، والتي تدل على استثناء ظاهرة الفساد فيها (نزاهة، 2019).

3) تقارير المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة والفساد: وقد تم اختيار 3 مؤشرات رئيسية، هي: مؤشر مدركات الفساد **Corruption Perceptions Index** الصادر عن منظمة الشفافية الدولية **Transparency International**، والمؤشرات العالمية للحوكمة **Global indicators of governance** الصادرة عن مجموعة البنك الدولي **WBG** (المؤشر المتعلق بالسيطرة على الفساد **Controlling Corruption**)، ومؤشر التنافسية العالمية **The Global Competitiveness Index** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum** والمتعلق بالمؤسسات **Institution**.

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

4) الأخذ بآراء أصحاب الاختصاص وأصحاب المصلحة: وذلك من خلال اللقاءات والمراسلات والمشاورات متعددة الأطراف، ومما لا شك فيه أن آراء هؤلاء تأتي نتيجة الخبرة والتجربة المباشرة، وهذه الآراء تثبت وجود الفساد في قطاعات الدولة المختلفة.

ووفق ذلك فهناك اتفاق شبه مؤكد حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري واستفحالها في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة في دولة الكويت، الأمر الذي يحتاج إلى سياسات فعالة ورادعة لمحاربة الفساد في معظم قطاعات الدولة.

وبناءً على ما سبق، فقد جاءت الدراسة الحالية لكي تلقي الضوء على دور السياسات العامة في دولة الكويت في الوقاية والحد من جرائم الفساد، والتعرف على معوقات وأساليب تعزيزها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد جرائم الفساد في دولة الكويت من المشكلات المجتمعية التي هي في غاية التعقيد، فأسبابها متشعبة ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وشخصية، ولأن الفساد مشكلة معقدة ومتشابكة وأسبابها كثيرة ومتعددة، يترتب على ذلك أن تنفيذ السياسات المطروحة للوقاية والحد منها أيضاً هي في غاية الصعوبة، ولاسيما مع الانفتاح الاقتصادي وما تشهده الكويت من تطور في المجالات التنموية المختلفة، ومن تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية.

ووفقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية المناهضة للفساد والتي تتضمن مؤشرات الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، واحترام القانون، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والتنافسية، فقد تراجع ترتيب العديد من الدول العربية خلال عام 2018، والتي من ضمنها دولة الكويت، حيث تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعامي 2017 و 2018 تراجعاً كبيراً، لتحل بالمرتبة 85 عالمياً وتهبط 10 مراكز بالمقارنة مع ترتيبها البالغ 75 عالمياً في 2016، وجاء ترتيب الكويت بالمرتبة الثامنة على المستوى العربي، وعلى المستوى الخليجي جاءت في المرتبة قبل الأخيرة (2019، Transparency International).

ومما لا شك فيه فإن ظاهرة الفساد المالي والإداري ترتبط بالعوامل التي تسمح بانتشاره، في الوقت الذي تواجه فيه مكافحتها صعوبات عديدة، من أهمها خطورة غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد جرائم الفساد المرتكبة، وأنماطها المختلفة وحجم الخسائر المالية الناجمة عنها؛ خاصة وأنها لا تكتشف فور ارتكابها (نزاهة، 2019)؛ ولذا فلا بد من مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها بكافة الجهود سواء الحكومية أم الأهلية، والعمل

على الوقاية منها قبل وقوعها، وهذا ما يتفق مع التوجهات الحكومية في دولة الكويت في منع الفساد في أجهزة الدولة بأشكاله المتعددة والتي تتمثل بشكل رئيس في جرائم الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي، وإساءة استعمال السلطة، والثراء الفاحش من غير وجه حق، والتلاعب بالمال العام واختلاسه، أو تبديده وإهداره، أو إساءة استعماله، والتزوير، والغش التجاري، وإلى غير ذلك من الأفعال والممارسات غير المشروعة، التي تضر بالتنمية وتتسبب في انحرافها عن مسارها الصحيح (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2015).

وبالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تحديث سياساتها الخاصة بالوقاية والحد من جرائم الفساد إلا أن القطاع العام في الكويت ما زال يعاني من مشكلة الفساد، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من قضايا الفساد الكبرى التي أثرت عميقا بالاقتصاد الكويتي.

وبناء على ما سبق وما أشارت إليه العديد من التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بالفساد والجهات الرقابية الأخرى في الكويت، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن الغموض المعرفي لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري والمالي، والكشف عن المعوقات التي تواجهها، وطرق وأساليب تدعيم دورها.

لذا فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي؟  
وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: -

- 1) ما معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي؟
- 2) ما أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي؟

أهمية الدراسة:

لقد جاءت أهمية دراسة موضوع "الفساد المالي والإداري" من باب ما يترتب على ذلك من مفسد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعد دراسة تأثير السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من الدراسات التي لها أهميتها على المستويين العلمي والعملي، إذ تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال:

### أولاً: أهمية الدراسة على المستوى العلمي

- 1- تبرز أهمية الدراسة من خلال موضوعها حيث إن الفساد الإداري والمالي له تأثيرات سلبية بشكل مطلق ولا يمتلك آثاراً إيجابية. ولهذا السبب كان الاهتمام بظاهرة الفساد الإداري والمالي، والعمل على القضاء عليها من أهم أهداف السياسات الحكومية في الكويت.
- 2- إن دراسة العلاقة بين السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح دور سياسات الحكومة في الحد من هذه الظاهرة، وبالتالي يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذه السياسات بموضوعية لمواجهة وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة لمشكلات الفساد المالي والإداري في الكويت.
- 3- إن التفسير العلمي لدور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري هو أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالسياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في عالمنا العربي بصفة عامة، وفي المجتمع الكويتي على وجه الخصوص، حيث إن معظم الدراسات تناولت السياسات الحكومية وعلاقتها بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بالفساد المالي والإداري قليلة جداً، وعليه قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

### ثانياً: الأهمية على المستوى التطبيقي:

تتم أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في الآتي:

- 1- قد تساعد هذه الدراسة -بما تقدمه من تصور علمي عن السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري في معالجة مشكلات اقتصادية قد تكون على درجة كبيرة الخطورة، والحد من سلبياتها.
- 2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها تخدم القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات يمكن الاستفادة منها في بلورة أسس سليمة للوقوف على الجهود المحلية لمكافحة الفساد والاستراتيجيات الوقائية وتطوير التشريعات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية السليمة المبنية على أسس سليمة.

- 3- تنبع أهمية الدراسة بأنها ستقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير السياسات الحكومية في الكويت وزيادة كفاءتها في مواجهة مشكلة الفساد الإداري والمالي.
- 4- تعد نتائج وتوصيات الدراسة وسيلة من وسائل رسم السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع عموماً.
- 5- تشكل الدراسة مرجعاً وقاعدة للبيانات والمعلومات التي تفيد الباحثين في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز الدراسات المحلية والإقليمية، وكمنطلق لدراسات جديدة في مجال الدراسة.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحديد دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري وأثرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكويتي، وتهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على ماهية السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي.
2. التعرف على دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي.
3. التعرف على معوقات تنفيذ السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي.
4. التعرف على اساليب تدعيم دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي.

#### الدراسات السابقة وذات الصلة:

على الرغم من أهمية دور السياسات والإجراءات الحكومية المتبعة في مكافحة الفساد وتنامي دورها في الوقت الحاضر كطريقة وإجراء للتقليص والحد من الفساد الإداري والمالي في مختلف القطاعات الإدارية والمالية، إلا أن الملاحظ قلة ومحدودية الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دورها في الوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري والمالي، وسيتم تناول بعض هذه الدراسات السابقة وذات الصلة حسب حدثتها، كالتالي:

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكريباتي، أ.د/ سليم أحمد القيسي

أجرى (الشوابكة، 2018) دراسة بعنوان "مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذج - دراسة قانونية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب مكافحة الفساد الإداري، دور في الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة المملكة الأردنية الهاشمية، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تم استقراء النصوص القانونية، التي أدت إلى إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وتحليل هذه النصوص، وكذلك بيان دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد الإداري، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مؤشرات الفساد الإداري في الأردن، والذي أدى إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية، كما بينت الدراسة أن تفعيل قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، قد أسهم في مكافحة الفساد الإداري بشكل واضح، وأوصت الدراسة بتفعيل دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في التعريف بخطورة الفساد الإداري، والعمل على سن القوانين والتشريعات التي تعاقب مرتكبي الفساد الإداري، كما أوصت بإعطاء المزيد من الصلاحيات المخولة لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في مكافحة الفساد.

كما أجرى (العراجنة، 2018) دراسة بعنوان " أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية" هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة القطاع العام بأبعادها المختلفة والمتمثلة في المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، والتنمية البشرية في الحد من الفساد الإداري في دول العالم المختلفة والمقارنة فيما بينها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث عملت على تحليل البيانات الواردة عن متغيرات الدراسة في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الثلاث، وهي: الشفافية الدولية، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمتعلقة بالدول في مجتمع الدراسة وهي (163) دولة مقسمة إلى ستة مناطق رئيسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لحوكمة القطاع العام بدلالة أبعاده مجتمعة في الحد من الفساد الإداري، كما أظهرت الدراسة وجود فروق بين الدول العربية والدول غير العربية في أبعاد الدراسة، وتميل جميعها لصالح الدول غير العربية، وقد أوصت الدراسة بأهمية التأكيد على الأخذ بنتائج التقارير الدولية التي تصدر في مجال حوكمة القطاع العام والفساد الإداري ومحاولة الاستفادة من البيانات المنشورة من قبل المنظمات العالمية في هذا الشأن، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مبدأ المشاركة والمساءلة سواء للموظفين أم المسؤولين الفاسدين، وزيادة الاهتمام بالاستقرار السياسي، مع ضرورة تفعيل دور أجهزة القطاع العام للقيام بواجباتها بفعالية وكفاءة، والعمل على تحسين جودة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

وهدف دراسة (عساف، 2018) إلى التعرف إلى درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه الجامعات، ودرجة تقديرهم

للمسؤولية الاجتماعية في مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداة الاستبيان وذلك بتطبيق استبانتيين لجمع بيانات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وتم اختيار عينة قصدية تكونت من (297) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة، كما أظهرت وجود علاقة طردية قوية بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، وقد أوصت الدراسة بتفعيل دور الجامعات في غرس قيم النزاهة والشفافية من خلال الخدمات والنشاطات المختلفة في الجامعات، وتعاون أعضاء هيئة التدريس في الجامعات مع القيادات في المجتمع المحلي لتحديد أوجه الفساد، والعمل على الحد والوقاية منها.

وقام (الدمنهوري، 2016) بإجراء دراسة بعنوان "جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات للدولة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على جرائم الفساد في المؤسسات العامة في دولة فلسطين، والتي قد يرتكبها الموظفين في القطاع العام، مع توضيح الطبيعة القانونية لتلك الجرائم، أيضاً الوقوف على الأسباب المؤدية لوقوع تلك الجرائم، والتطرق إلى الآثار المترتبة على وقوعها مع توضيح صور وأشكال الفساد، كما هدفت إلى التأكيد على الدور الفعال لنظم الرقابة الداخلية والخارجية ودورها في الحد من الفساد ومكافحته خاصة نظم الرقابة الداخلية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وفي جزئية من الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدبيات ذات العلاقة، هذا وقد صممت الباحثة استبانة لتحقيق غايات دراسة أثر جرائم الفساد، وقد بلغ حجم عينة الدراسة نحو 70 موظفاً في ديوان الرقابة و40 موظفاً في كل من الهيئة والنيابة العامة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج مفادها أن الجزاءات القانونية لجرائم الفساد الإداري والمالي تؤثر إيجابياً على الإيرادات العامة خاصة الضرائب، ووجود وحدة رقابة داخلية على موظفي الإدارة الضريبية تقلل من جرائم الفساد وتزيد من إيرادات الدولة الضريبية، كما أن وجود نظام حوكمة داخل الإدارة الضريبية، أما بخصوص دور مؤسسات مكافحة الفساد، فأظهرت النتائج أن هنالك فاعلية لها وبنسبة عالية حسب ما أظهرته نتائج الدراسة.

أما دراسة (العنزي، 2016) فجاءت بعنوان "أثر سياسات برامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقر والجريمة في الأردن" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني، والتعرف على أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني والتعرف على معوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بشقيه التحليلي والوصفي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي طبقت على عينة مكونة من 1008 طالب وطالبة من طلبة الدراسات العليا من 3 جامعات رسمية هي: الأردنية واليرموك ومؤتة، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة جاءت بدرجة متوسطة، وكشفت النتائج عن عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي على حل مشاكل الفقر والبطالة في المجتمع الأردني كما أظهرت النتائج أن المستوى العام لتأثير سياسات التصحيح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني جاء بدرجة متوسطة، وكشفت النتائج عن عدم وجود أثر إيجابي لسياسات التصحيح والاصطلاح الاقتصادي على خفض معدلات الجريمة في المجتمع الأردني وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لمعوقات تنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة.

كما أجرى (الجويان، 2015) بعنوان " دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد واتجاهات الحقوقيين نحوها في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت" هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب والإجراءات التي تعمل على تعزيز دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت من وجهة نظر الحقوقيين في محافظة العاصمة في دولة الكويت، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لتحقيق أهداف الدراسة، ولجمع البيانات تم استخدام أداة الاستبيان، وقد تكون مجتمع الدراسة من القضاة والمحامين من محافظة العاصمة في دولة الكويت، وبلغت عينة الدراسة (335) قاضٍ ومحامٍ، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" في الحد من الفساد الإداري في دولة الكويت، جاء بدرجة مرتفعة، كما بينت الدراسة أهم أدوار الهيئة تتمثل في ضبط جرائم إساءة استغلال الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين والموظفين في المصالح الشخصية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" بوضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للحد والوقاية من جرائم الفساد في مؤسسات الدولة العامة.

ومن الدراسات الأجنبية دراسة ندميرو (Ndumbaro, 2013) والتي جاءت بعنوان "تقييم الجهود الحكومية في مكافحة الفساد في تنزانيا"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري في تنزانيا، وتقييم جهود الحكومة التنزانية في مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة على الأسلوب المكتبي من خلال جمع الوثائق والإحصائيات الخاصة بتطور أعداد الفساد في تنزانيا وتحليلها للفترة (2000 - 2012) وتحليلها. توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم دور الإدارة الحكومية في مكافحة الفساد، بأن الإدارة

الحكومية تبذل جهود محدودة جدا في مكافحة الفساد، وأن هذه الجهود غير واضحة النتائج بسبب كثرة التدخلات الخارجية، وبسبب كثرة حالات الفساد وانتشاره بدرجة كبيرة في أجهزة الدولة. وبينت نتائج الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات التنزانية الرسمية وغير الرسمية دفع مؤسسات المجتمع المدني، والدول الأجنبية المانحة، والمؤسسات الدولية لانتقاد سياسات الحكومة بمحاربة الفساد والمطالبة بإصلاحها. ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة من قبل متخذي القرار.

وأجرى (Seongcheol et al, 2008) دراسة بعنوان: "تحليل نظام الحكومة الإلكترونية المؤسسي لمكافحة الفساد: دراسة حالة لنظام تعزيز إجراءات الخدمات المدنية المقدمة بشكل مباشر (Online)"، حيث تم دراسة أثر تقديم مزيد من الخدمات المدنية عبر تطبيقات الحكومة الإلكترونية بشكل مباشر (Online) للمواطنين الكوريين على مسألة مكافحة الفساد. مستخدماً أسلوب المقابلة المباشرة مع بعض القائمين على بعض الإدارات الحكومية المحلية والوطنية. وكذلك المقابلة مع بعض العاملين والمستفيدين من الخدمة في كوريا الجنوبية. التي تعتبر رائدة في مجال تطبيق أعمال الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة عكسية بين تطبيق مزيد من خدمات الحكومة الإلكترونية وجرائم الفساد الإداري. فكلما ازداد عدد الخدمات الحكومية المقدمة للعمامة على مستوى الحكومة المحلية والوطنية عبر برامج وتطبيقات الحكومة الإلكترونية بشكل مباشر (Online) قلّ عدد جرائم الفساد الإداري ونخفض مستوى الفساد بشكل كبير.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ومن خلال عرض مجمل للدراسات السابقة يتضح اهتمام معظم هذه الدراسات بموضوع السياسات العامة للدولة ودورها في الوقاية من جرائم الفساد، مما يساعد في تحديد منهج الدراسة، وإعداد أداة الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل الإحصائي، وفي تحديد الأسس العامة التي سوف ينطلق منها مواضيع الدراسة.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها الأولى من نوعها والتي ركزت على دور السياسات الحكومية في الوقاية والحد من جرائم الفساد الإداري والمالي في دولة الكويت، وهذا الذي لم يتم بحثه في الدراسات السابقة.

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات المسحية التي تعتمد على استخدام المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، والذي يستهدف الحصول على معلومات عن دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها. وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لغايات تحقيق أهداف الدراسة الحالية لوصفه منهجاً يجمع البيانات ويصف الظاهرة كمياً من جوانبها المختلفة.

### مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة طبقاً لأهدافها من العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت، البالغ عددهم نحو (1219) قاض وعضو نيابة عامة (وزارة العدل، 2020م).

ونظراً لخصوصية مجتمع الدراسة، والتباعد المكاني لمفرداته، فقد تم تخصيص عينة الدراسة بنسبة 15 % من مجتمع الدراسة من القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين تم اختيارهم عشوائياً بطريقة طبقية تناسبية من القضاة وأعضاء النيابة العامة العاملين في مختلف المحاكم في دولة الكويت، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على القضاة وأعضاء النيابة العامة المتواجدين في أماكن عملهم خلال فترة التطبيق والتي تم إجراؤها خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2019-2020، وقد تم توزيع أداة الدراسة بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات المسؤولة في المحاكم، وبعد إجراء عملية التطبيق التي استمرت لمدة 5 أسابيع تم توزيع 200 استبانة على القضاة وأعضاء النيابة العامة خلال فترة التطبيق، وبعد الانتهاء من التطبيق تم استعادة 179 استبانة، والتي تم إجراء تدقيق لها، تبين أن 5 استبيانات لم تكن مكتملة البيانات، وقد تم إسقاطها من عملية التحليل الإحصائي، وبذلك فقد تكونت عينة الدراسة النهائية من 174 قاضٍ وعضو نيابة عامة، يشكلون ما نسبته 14.27 % من مجتمع الدراسة الكلي. والجدول (1) يبين التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الوظيفية والنوعية.

جدول (1)  
الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
مجال العمل في السلك القضائي	قاضٍ	102	58.6
	عضو نيابة عامة	72	41.4
	المجموع	174	100
النوع الاجتماعي	ذكر	149	85.6
	أنثى	25	14.4
	المجموع	174	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	39	22.4
	5 - 10	51	29.3
	11 - 15	49	28.2
	أكثر من 15	35	20.1
	المجموع	174	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	138	79.3
	دراسات عليا	36	20.7
	المجموع	335	100

يتضح من الجدول (1) أن أعضاء السلك القضائي من عينة الدراسة من القضاة قد شكلوا ما نسبته 58.6 %، ومن أعضاء النيابة العامة 41.4 %، ويتضح أن أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور قد شكلوا النسبة الأكبر وبما نسبته 85.6 %، مقابل 14.4 % من الإناث، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية، فيظهر أن فئة الخبرة (5-10) سنوات قد شكلت ما نسبته 29.3 %، ومن فئة الخبرة (أكثر من 15) سنة ما نسبته 20.1 %، وأخير من فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) وشكلت ما نسبته 22.4 %، وبالنسبة للتوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، فيظهر من الجدول (1) أن عينة الدراسة من مستوى التعليم الجامعي بكالوريوس شكلوا ما نسبته 79.3 %، بينما شكل الحاصلين على درجات جامعية عليا ما نسبته 20.7 %.

## أداة الدراسة:

نظرًا لطبيعة منهجية الدراسة المسحية فقد تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات الميدانية الخاصة بالدراسة، وبما يتناسب ذلك مع الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة ووفق المحددات التي تم تحديدها لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم بناء وتصميم أداة الدراسة بعد القيام بمراجعة العديد من الدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي مثل دراسة (الشوابكة، 2018)، ودراسة (الدمنهوري، 2016)، ودراسة (العنزي، 2016) ودراسة (Zahra, 2016).

وقد شملت أداة الدراسة على الجزئين التاليين التالية:

الجزء الأول: وقد تضمن على البيانات النوعية والوظيفية لعينة الدراسة: طبيعة العمل في السلك القضائي، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية.

الجزء الثاني: ويشمل على (55) فقرة توزعت على المحاور الرئيسية التالية:

- 1- المحور الأول: ويتعلق بقياس دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها وقد شمل هذا المحور على (30) فقرة.
- 2- المحور الثاني: ويتعلق بقياس معوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها: وقد شمل هذا المحور على (15) فقرة.
- 3- المحور الثالث: ويتعلق بقياس أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها: وقد شمل هذا المحور على (10) فقرات.

وتم تحديد إجابات عينة الدراسة نحو فقرات محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة بالاعتماد على تدرج (ليكرت الخماسي)، حيث تم التعبير عن البيانات عند تخزينها لإجابات عينة الدراسة حسب الترميز التالي، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً على النحو التالي:

1.	(موافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2.	(موافق)	ويمثل (4 درجات).
3.	(محايد)	ويمثل (3 درجات).
4.	(غير موافق)	ويمثل (2 درجتان).
5.	(غير موافق بشدة)	ويمثل (1 درجة واحدة).

وتم تقسيم درجات الاجابة على فقرات محاور أداة الدراسة إلى ثلاثة مستويات رئيسية، هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية :

(القيمة العليا للمقياس - القيمة الدنيا للمقياس) // عدد خيارات الإجابة.

وعليه تصبح التقديرات كالتالي:

أ. مستوى منخفض: للأوساط الحسابية الأقل أو تساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: للأوساط الحسابية اكبر من أو يساوي (2.34) إلى اقل من أو يساوي (3.67).

ج. مستوى مرتفع: للأوساط الحسابية اكبر من أو تساوي (3.68).

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة: تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وذلك للتأكد من الصياغة اللغوية لفقرات محاور الدراسة من ناحية ومدى مناسبة الفقرات للمحور، ومدى وضوح الفقرات، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت الفقرات لأجله، وبناءً على ذلك قام المحكمون بوضع بعض الملاحظات القيمة فيما يتعلق بتعديل صياغة بعض الفقرات وضبطها، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة، على أن يتم اعتماد الفقرة للأداة بإجماع 80% من المحكمين.

صدق البناء (الاتساق الداخلي): تم التحقق من الصدق البنائي لفقرات أداة الدراسة، من خلال حساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، لإجابات عينة الدراسة في العينة الاستطلاعية والمكونة من 25 قاض وعضو نيابة عامة:

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د./ سليم أحمد القيسي

## 1- صدق البناء للمحور الأول لأداة الدراسة:

### جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور في الجزء الثاني من أداة الدراسة

المحور الأول: دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها							
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.44	9	**0.50	17	**0.43	25	**0.45
2	**0.56	10	**0.76	18	**0.54	26	**0.44
3	**0.45	11	**0.65	19	**0.51	27	**0.56
4	**0.55	12	**0.43	20	**0.52	28	**0.45
5	**0.40	13	**0.41	21	**0.64	29	**0.47
6	**0.46	14	**0.42	22	**0.60	30	**0.49
7	**0.65	15	**0.43	23	**0.68	-	-
8	**0.54	16	**0.60	24	**0.52	-	-

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من النتائج في الجداول (2) أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول والمتعلق بقياس دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها بين درجات كل فقرة من فقرات هذا المحور مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح من (0.40) إلى (0.76)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وبهذا يتضح الصدق البنائي للمحور الأول.

## 2-صدق البناء للمحور الثاني لأداة الدراسة:

### جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور في الجزء الثاني من أداة الدراسة

المحور الثاني: معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها							
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.59	5	**0.48	9	**0.44	13	**0.50
2	**0.62	6	**0.41	10	**0.59	14	**0.45
3	**0.47	7	**0.50	11	**0.65	15	**0.47
4	**0.45	8	**0.51	12	**0.54	-	-

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من النتائج في الجداول (3) أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني والمتعلق بقياس معوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها بين درجات كل فقرة من فقرات هذا المحور مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح من (0.41) إلى (0.65) وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ، وبهذا يتضح الصدق البنائي للمحور الثاني.

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكريباتي، أ.د/ سليم أحمد القيسي

### 3-صدق البناء للمحور الثالث لأداة الدراسة:

#### جدول (4)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور في الجزء الثاني من أداة الدراسة

المحور الثاني: أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها							
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.	4	**0.44	7	**0.43	10	**0.49
2	**0.	5	**0.56	8	**0.68	-	-
3	**0.	6	**0.66	9	**0.65	-	-

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من النتائج في الجداول (4) أن معاملات الارتباط لفقرات المحور الثالث والمتعلق بقياس اساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها بين درجات كل فقرة من فقرات هذا المحور مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح من (0.42) إلى (0.68) وهي قيم ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.01) ، وبهذا يتضح الصدق البنائي للمحور الثالث.

#### 2- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة وذلك بحساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لإجابات عينة الدراسة في العينة الاستطلاعية والمكونة من 25 قاض وعضو نيابة عامة للوقوف على درجة ثبات الأداة ولكل محور من محاورها، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5)

معاملات الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لمحاور أداة الدراسة

رقم المحور	المحاور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	30	0.874
2	معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	15	0.840
3	أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	10	0.804
-	الأداة ككل	35	0.921

تشير بيانات الجدول (5) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع محاور أداة الدراسة ككل قد بلغت 0.621، ولفقرات محور دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها لجميع فقرات هذا المحور قد بلغت (0.874)، وللمحور الثاني والمتعلق معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.840)، وللمحور الثالث المتعلق أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.804). وهي قيم مرتفع وتشير الى ثبات أداة الدراسة.

وبناءً على ما تقدم من نتائج اختبارات الصدق البنائي والثبات لأداة الدراسة، أمكن التأكد وبدرجة مرتفعة من تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة، والاعتماد على الأداة عند تطبيقها على العينة الرئيسية للدراسة للحصول على البيانات التي تحقق أهداف الدراسة.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 24، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

(1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لحساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة، ولتحديد مستوى الإجابة على المحاور والفقرات من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة.

(2) استخدام معامل الارتباط بيرسون للتحقق من الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

(3) استخدام معامل كرنباخ ألفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات محاور أداة الدراسة.

### عرض النتائج:

تم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقاً لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة، وبالشكل الآتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحاور الأولى من أداة الدراسة والمتعلقة بقياس دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي، في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
29	سياسات تعميق أخلاقيات الوظيفة وآداب المهنة بين موظفي القطاع العام	3.939	1.16	مرتفعة
26	السياسات المتبعة في تشديد العقوبات الجنائية بحق مرتكبي جرائم الفساد	3.856	1.03	مرتفعة
7	السياسات الحكومية المتبعة في دعم مشاريع الصناعات المحلية وتطويرها	3.820	0.86	مرتفعة
23	سياسات الخصخصة للمشاريع التنموية الوطنية	3.797	0.88	مرتفعة
17	السياسات الحكومية المتبعة في تطوير خدمات قطاع التكنولوجيا والاتصالات والإنترنت	3.788	1.16	مرتفعة
2	سياسات تشجيع الاستثمارات المحلية للموارد الطبيعية	3.727	0.88	مرتفعة
4	سياسات الشراكة الاستراتيجية في مؤسسات القطاع العام	3.694	0.67	مرتفعة
16	السياسات الحكومية لتسهيل حرية التجارة والصناعة	3.524	1.10	متوسطة
5	سياسات دعم الصندوق الوطني الكويتي للتنمية في مجال رعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	3.355	0.67	متوسطة
6	سياسات منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية المحلية	3.242	0.86	متوسطة
9	سياسات تمكين المرأة في المجتمع الكويتي	3.171	1.13	متوسطة
8	سياسات مكافحة الترهل الوظيفي في مؤسسات وأجهزة الدولة	3.152	0.83	متوسطة
13	سياسات تفعيل دور الديوانيات والجمعيات الخيرية والتعاونية	3.100	0.70	متوسطة
28	سياسات توسيع التجريم لمرتكبي المخالفات والتجاوزات الوظيفية	2.999	0.77	متوسطة
22	السياسات الحكومية المتبعة في تطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية	2.979	0.77	متوسطة
24	سياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع	2.969	1.16	متوسطة
25	سياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية	2.959	1.03	متوسطة
27	السياسات الحكومية المتبعة في تطبيق آليات الشفافية ووصول المعلومات للمستفيدين في الدوائر الحكومية	2.959	0.66	متوسطة

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

رقم الفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
15	سياسات تطوير المنظومة التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات الحكومية	2.818	0.64	متوسطة
19	سياسات تحسين المنتجات والصناعات المحلية	2.808	0.70	متوسطة
3	السياسات الحكومية المتبعة في تنظيم قطاع العمالة الوافدة	2.777	1.13	متوسطة
1	سياسات تطوير قطاع أعمال البنوك والمؤسسات المالية وتنظيمها	2.757	0.96	متوسطة
21	سياسات تشجيع دور النقابات وأصحاب المهن في المجتمع	2.343	0.80	متوسطة
10	سياسات تطوير برامج المعونة الوطنية لكبار السن والمرضى والمحتاجين	2.328	0.80	منخفضة
12	سياسات تطوير منتجات القطاع الزراعي	2.242	0.93	منخفضة
18	سياسات توزيع الخطط التنموية في المناطق الهامشية	2.232	0.96	منخفضة
20	سياسات ترشيد الاستهلاك والنفقات الجارية في أجهزة الدولة	2.212	1.19	منخفضة
30	سياسات تطبيق المساءلة والمتابعة في أعمال الدوائر الحكومية	2.208	0.80	منخفضة
14	سياسات تنظيم إجراءات العطاءات والمناقصات الحكومية	2.111	0.96	منخفضة
11	سياسات الإصلاح في النظام الضريبي الكويتي	2.048	0.88	منخفضة
-	المستوى العام لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	2.987	0.65	متوسط

تظهر النتائج الواردة في الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاء بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (2.987) بانحراف معياري (0.65)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط وأقل من المتوقع لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي. وبشكل تفصيلي يمكن توضيح دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبيّنة في النتائج الواردة في جدول (6) حيث تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (2.048) والوسط الحسابي (3.939)، وقد حققت (7) سياسات مستوى تأثير مرتفع، والتي كان من أهمها:

سياسات تعميق أخلاقيات الوظيفة وآداب المهنة بين موظفي القطاع العام، السياسات المتبعة في تشديد العقوبات الجنائية بحق مرتكبي جرائم الفساد، والسياسات الحكومية المتبعة في دعم مشاريع الصناعات المحلية وتطويرها. أما السياسات التي جاءت بدور متوسط فقد بلغ عددها (16) سياسة والتي كان من أهمها: السياسات الحكومية المتبعة في تطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية، سياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع، سياسات تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، السياسات الحكومية المتبعة في تطبيق آليات الشفافية ووصول المعلومات للمستفيدين في الدوائر الحكومية، أما باقي السياسات فقد حققت مستوى منخفض في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي ، والتي كان من أهمها: سياسات تطوير برامج المعونة الوطنية لكبار السن والمرضى والمحتاجين ، سياسات تطوير منتجات القطاع الزراعي، سياسات توزيع الخطط التنموية في المناطق الهامشية، سياسات ترشيد الاستهلاك والنفقات الجارية في أجهزة الدولة، سياسات تطبيق المساءلة والمتابعة في أعمال الدوائر الحكومية، سياسات تنظيم إجراءات العطاءات والمناقصات الحكومية، وأخيرا سياسات الإصلاح في النظام الضريبي الكويتي. كما يتضح من الجدول (6) بأن معظم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاءت بقيم قليلة، وتراوح بين (0.64 - 1.19) مما يشير إلى تقارب الإجابات وصحة الاستدلال من النتائج.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:** ما معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي ؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول من أداة الدراسة والمتعلقة بقياس معوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي، في الجدول (7).

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكريباتي، أ.د/ سليم أحمد القيسي

### جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمعوقات دور السياسات الحكومية  
في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها

رقم الفقرة	السياسات	سط الحساب	الانحراف المعياري	المستوى
2	المركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة	4.191	0.93	مرتفع
1	عدم تحديد الصلاحيات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للعاملين في المناصب العليا في المؤسسات العامة	4.162	0.89	مرتفع
3	ضعف آليات وأدوات قياس الإنتاجية وتنفيذ سير الأعمال في المؤسسات العامة	3.905	0.87	مرتفع
4	ضعف قدرات ومهارات العاملين في أجهزة المراقبة المحاسبية في المؤسسات العامة	3.875	0.87	مرتفع
5	قصور الأدوات التشريعية في تنفيذ مشاريع الإصلاح والتطوير الإداري والمالي.	3.826	1.02	مرتفع
6	عدم قدرة الإدارات المحلية على استيعاب سياسات الإصلاح وتنفيذها.	3.796	0.91	مرتفع
7	ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات الخاصة بمكافحة الفساد	3.766	1.05	مرتفع
8	صعوبة ضبط وتحديد النفقات الحكومية على الخدمات العامة "التعليم والصحة والأمن ..."	3.757	1.05	مرتفع
9	معارضة الإدارات المحلية لتطبيق أسس الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام	3.727	0.99	مرتفع
10	ضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة في تنفيذ سياسات الإصلاح	3.697	0.91	مرتفع
11	البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الرقابية في أجهزة الدولة	3.668	0.99	متوسطة
12	ضعف آليات ووسائل ضبط مرتكبي الفساد في أجهزة الدولة	3.658	1.31	متوسطة
13	صعوبة تطبيق إجراءات التعيين والترقية للوظائف القيادية على أساس الكفاءة والمنافسة الشريفة بين المتقدمين	3.648	0.91	متوسطة

رقم الفقرة	السياسات	سط الحساب	الانحراف المعياري	المستوى
14	القيود المفروضة على وسائل الاعلام "حرية العمل والتعبير عن الرأي"	3.549	1.06	متوسطة
15	ضعف مؤسسات القطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع التنموية	3.509	1.06	متوسطة
-	المستوى العام لمعوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	3.782	0.65	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام لهذه المعوقات جاء بدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.782) بانحراف معياري (0.70)، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لمعوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي. وبشكل تفصيلي يمكن توضيح معوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (19) حيث تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (3.509) والوسط الحسابي (4.191)، وقد حققت (10) فقرات مستوى مرتفع، والتي كان من أهم هذه المعوقات: المركزية في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في أجهزة الدولة، عدم تحديد الصلاحيات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للعاملين في المناصب العليا في المؤسسات العامة، ضعف آليات وأدوات قياس الإنتاجية وتنفيذ سير الأعمال في المؤسسات العامة، ضعف قدرات ومهارات العاملين في أجهزة المراقبة المحاسبية في المؤسسات العامة، قصور الأدوات التشريعية في تنفيذ مشاريع الإصلاح والتطوير الإداري والمالي، عدم قدرة الإدارات المحلية على استيعاب سياسات الإصلاح وتنفيذها، ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات الخاصة بمكافحة الفساد، صعوبة ضبط وتحديد النفقات الحكومية على الخدمات العامة "التعليم والصحة والأمن، معارضة الإدارات المحلية لتطبيق أسس الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام، ضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة في تنفيذ سياسات الإصلاح. أما المعوقات التي جاءت بدور متوسط فقد بلغ عددها (5) معوقات والتي كان من أهمها: البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الرقابية في أجهزة الدولة، وضعف آليات ووسائل ضبط مرتكبي الفساد في أجهزة الدولة، وصعوبة تطبيق إجراءات التعيين والترقية للوظائف القيادية على أساس الكفاءة والمنافسة

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

الشريعة بين المتقدمين، والقيود المفروضة على وسائل الاعلام "حرية العمل والتعبير عن الرأي، وضعف مؤسسات القطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع التنموية.

كما يتضح من الجدول (7) بأن معظم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات معوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاءت بقيم قليلة، وتراوحت بين (0.87 - 1.31) مما يشير إلى تقارب الإجابات وصحة الاستدلال من النتائج.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول من أداة الدراسة والمتعلقة بقياس مساهمة المؤسسات والهيئات الحكومية في دولة الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري، في الجدول (8).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمساهمة المؤسسات والهيئات الحكومية في دولة الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري

رقم لفقرة	السياسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	تفعيل دور المواطن على المشاركة التفاعلية بين الأجهزة الرقابية للكشف عن حالات الفساد والتبليغ عنها	3.988	0.99	مرتفع
9	تعاون دولة الكويت مع المؤسسات الدولية لإيجاد سياسات حديثة لمواجهة الفساد الإداري والمالي	3.910	0.96	مرتفع
6	التحديث المستمر للسياسات والأنظمة والقوانين الضابطة للتعاملات المالية في أجهزة الدولة	3.884	0.95	مرتفع
1	الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال صنع السياسات الجنائية الخاصة بمكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي	3.867	0.95	مرتفع
2	تفعيل دور المؤسسات المجتمعية في غرس وتعميق قيم أخلاقيات الوظيفة الحكومية لدى العاملين في مؤسسات الدولة	3.850	1.01	مرتفع
4	زيادة الصلاحيات الرقابية للعاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي في المجتمع الكويتي	3.759	0.93	مرتفع
7	تفعيل دور الإعلام في كشف قضايا الفساد والتوعية بخطورتها في المجتمع الكويتي	3.730	0.97	مرتفع
8	تطبيق أعمال الحكومة الالكترونية في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة	3.574	0.96	متوسط
5	تطبيق الأنظمة والتشريعات الخاصة بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة	3.515	0.93	متوسط
10	اعتماد سياسة التنقلات الدورية بين المسؤولين في أجهزة ومؤسسات الدولة	3.382	0.93	متوسط
-	المستوى العام لأساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها	3.746	0.76	مرتفع

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

تظهر النتائج الواردة في الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباتهم (3.746) بانحراف معياري (0.76)، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لأساليب تفعيل دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي. وبشكل تفصيلي يمكن توضيح أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (19) حيث تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (3.382) والوسط الحسابي (3.988)، وقد حققت (7) فقرات مستوى مرتفع، والتي كان من أهم هذه الأساليب : تفعيل دور المواطن على المشاركة التفاعلية بين الأجهزة الرقابية للكشف عن حالات الفساد والتبليغ عنها، تعاون دولة الكويت مع المؤسسات الدولية لإيجاد سياسات حديثة لمواجهة الفساد الإداري والمالي، التحديث المستمر للسياسات والأنظمة والقوانين الضابطة للتعاملات المالية في أجهزة الدولة، الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال صنع السياسات الجنائية الخاصة بمكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي، تفعيل دور المؤسسات المجتمعية في غرس وتعميق قيم أخلاقيات الوظيفة الحكومية لدى العاملين في مؤسسات الدولة، زيادة الصلاحيات الرقابية للعاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي في المجتمع الكويتي. أما الأساليب التي جاءت بدور متوسط فقد بلغ عددها (3) أساليب والتي تمثلت في: تطبيق أعمال الحكومة الالكترونية في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة، تطبيق الأنظمة والتشريعات الخاصة بتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، اعتماد سياسة التنقلات الدورية بين المسؤولين في أجهزة ومؤسسات الدولة. كما يتضح من الجدول (19) بأن معظم الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أساليب تعزيز دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاءت بقيم قليلة، وتراوحت بين (0.93 - 1.01) مما يشير إلى تقارب الإجابات وصحة الاستدلال من النتائج.

## مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة بشكل رئيس في دراسة وتحليل دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت، وتقصي المعوقات والأساليب والإجراءات الخاصة بتعزيز دور هذه السياسات في الوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري في دولة الكويت، وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على نحو أساسي على تحليل بيانات المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان لعينة مختارة من القضاة وأعضاء النيابة العامة في دولة الكويت، وتعد الدراسة الحالية الأولى التي بحثت في تحديد دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري. والتي قد تقدم للمختصين مؤشرات واضحة يمكن الخروج منها بقراءة علمية لجوانب عديدة عن دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها، وتمثل معرفة طبيعة هذا الدور أهمية كبيرة على الصعيد النظري والتطبيقي والعملية، حيث أن آراء نظر العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت لدور السياسات الحكومية في الحد من الفساد سوف يوضح مستوى فاعليتها في الحد والوقاية من مشكلة الفساد في دولة الكويت، وبالتالي يمكن التعامل مع مشكلة الفساد بموضوعية، وإيجاد الحلول والسياسات الفاعلة والمناسبة للوقاية من الفساد الإداري والمالي، ومعرفة الوسائل المتاحة في دولة الكويت لتعزيز دور هذه السياسات للحد من الفساد والمشكلات التي تواجه دور السياسات الحكومية لمكافحة الفساد الإداري والمالي والذي أصبح يمثل مشكلة اجتماعية يعاني منها الكثير من أفراد المجتمع الكويتيين والتي أصبحت على درجة كبيرة من الخطورة.

وقد خلصت التحليلات والنتائج لهذه الدراسة على تأكيد الدور المتوسط والأقل من المتوقع لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في مجال الحد والوقاية من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة في دولة الكويت، الأمر الذي يشير إلى أهمية إعادة النظر بالكثير من السياسات الخاصة بمكافحة الفساد في دولة الكويت حتى تقوم بدورها المأمول في مكافحة الفساد، وباعتبارها من أهم أدوات الضبط والرقابة، ومن الوسائل الهامة لتشكيل الوعي بمشكلة الفساد في المجتمع، وحتى يتحقق ذلك لا بد لسياسات مكافحة الفساد القيام بدورها بشكل فاعل من خلال تطوير أساليبها واستخدام الوسائل الحديثة لتواكب متطلبات العصر والتطورات الحديثة في مجال العمل الرقابي والمؤسسي، مما يسهم بالتالي في تشكيل مناخ متكامل للوقاية والحد من الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، ويجب الإشارة إلى أن السياسات المتبعة لمحاربة الفساد في دولة الكويت قد تطورت وتشعبت بسبب زيادة أعداد العاملين في المؤسسات العامة في

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكرياني، أ.د/ سليم أحمد القيسي

الدولة، وكذلك لتعدد مسؤوليات القائمين على تنفيذها ومتابعتها، وتوسع مجالات عملها في مسألة التدقيق والمراقبة، ويمكن القول بأن السياسات التي تنفذها الدولة في مكافحة الفساد والوقاية منه تمثل طرفي معادلة مكافحة الفساد، وأن العلاقة بين الفساد وكفاءة هذه السياسات في الحد والوقاية منه كأحد أدوات الضبط الرسمي في الدولة لمكافحة الفساد هي علاقة عكسية، فكلما زادت كفاءة هذه السياسات قل الفساد.

وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي تناولت دور أجهزة الرقابة والضبط والرسمية في مكافحة الفساد مثل دراسة (العراجنة، 2018) و(عساف، 2018) التي بينت أهمية سياسات الحوكمة في الوقاية من الفساد. وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (العنزي، 2016) التي بينت وجود أهمية لسياسات الدول لمكافحة الفساد، وتلتقي هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة (الجويان، 2015) التي توصلت إلى أهمية الدور المتوسط لأجهزة مكافحة الفساد في المجتمع الكويتي في الحد والوقاية من الفساد.

#### التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تفعيل دور السياسات في مكافحة الفساد في الوقاية من الفساد في دولة الكويت، ويمكن إيجاز هذه التوصيات فيما يلي:

1. تركيز سياسات الحكومية على اتباع الاستراتيجيات الحديثة التي اثبتت فاعليتها في دول العالم في الحد والوقاية من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة.
2. التركيز على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة في دولة الكويت.
3. تركيز سياسات مكافحة الفساد على نشر مفاهيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة، وتوفير البيانات التي يحتاجها العاملون في القطاع العام لفهم طبيعة عملهم وتحديد مهامهم الوظيفية.
4. الاستفادة من التجارب العالمية لبعض دول العالم المتميزة في مجال مكافحة الفساد، وإيجاد سياسات مشتركة فيما بينها لمكافحة الفساد" لتطبيق برامجها وإجراءاتها العملية للوقاية من الفساد.
5. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المتعمقة بطرق الوقاية من الفساد في دولة الكويت.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- إبراهيم، نوال طارق (2019) المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، متاح على الموقع الإلكتروني Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, Volume 2019, Issue 1
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2015) مشروع رؤية دولة الكويت (2035-2010)، الكويت، دولة الكويت.
- جددوا، ابتسام (2016) دور البرلمان في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- الجويان، مساعد محمد (2015) دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد واتجاهات المحققين نحوها في الحد من جرائم الفساد الإداري في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الدمنهوري، سمر أحمد (2016) بعنوان جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات للدولة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، دولة فلسطين.
- زين الدين، بلال أمين (2009) ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريعية المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- السيد، محمد عفيفي (2007) الأنشطة والبرامج التي من شأنها جعل دولة الكويت خالية من الفساد، ودور ديوان المحاسبة بالنسبة للشفافية بالتعاون مع كافة القوى الفاعلة بالمجتمع من مؤسسات وأفراد، ديوان المحاسبة الكويتي.
- الشوابكة، فيصل عبد الحافظ (2018) مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذج - دراسة قانونية، مجلة دراسات، المجلد 45، العدد 4، ملحق 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الطراونة، صباح (2007). العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة (1980-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- العراجنة، محمد خلف (2018) أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في ...  
أ/ أحمد حمد الكريباتي، أ.د/ سليم أحمد القيسي

العزاوي، ابتسام علي حسين (2009). سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، دراسة لبلدان مختارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

عساف، محمود عبد المجيد (2018) مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسئوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، المجلد (11)، العدد (37)، اليمن.

العززي، هائل السموحي (2016) أثر سياسات برامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والفقير والجريمة في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الكبيسي، عامر (2015)، الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، ط2، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نزاهة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد المالي والإداري (2019) تحليل مؤشرات الفساد، دولة الكويت.

وزارة العدل (2020)، إحصائيات وبيانات غير منشورة، دولة الكويت.

وظفة، علي أسعد (2016) اتجاهات طلاب جامعة الكويت ودرجة رضاهم عن الأداء الحكومي والبرلماني في دولة الكويت، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، المجلد 40، العدد 2، جامعة الكويت، الكويت.

المراجع الأجنبية:

Iqbal, Zahid , H, Muhammad A, Shahid I., (2016) Causes of Corruption in Public Sector Organization: The Study of District Bahawalnagar, Punjab, Management and Administrative Sciences Review, Volume 4, Issue 6, Pages: 837-845. [www.absronline.org/journals](http://www.absronline.org/journals).

Ndumbaro, G.(2013), Evaluation Of Government Efforts To Combat Corruption In Tanzania .Journal Of Financial Crime, Volume,15 Issue, 2, pp. 223 – 233.

Seongcheol kim; Hyun Jeong Kim; Heejin lee (2008), An institutional Analysis of An E-Government System for Anti-Corruption: The Case Of Open, Government Information Quarterly, 26 .

Transparency International (2018), Corruption Perception, <http://www.transparency.org>.

**Zahra, Rajaei (2016) Factors Affecting Corruption from the Perspective of Employees, International Journal of Humanities And Culture Studies, ISSN 2356-<http://www.ijhcs.com/index.php/ijhcs/index>**